



بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع

نحو مستقبل شامل ومتوازن

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

تنظيم وإشراف

مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

الجزء الثاني

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبو مدينة

د. صلاح محمد اجبارة





بحوث المؤتمر الدولي الأول
التنمية المستدامة وخدمة المجتمع
نحو مستقبل شامل ومتوازن
الجزء الثاني

تنظيم وإشراف
مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت
جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

تحرير

أ.د. الطيب محمد القبي
أ.د. حسين مسعود أبو مدينت
د. صلاح محمد اجبارة

المراجعة اللغوية: فوزية علي الغزال

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت
الطبعة الأولى 2026م

بحوث المؤتمر الدولي الأول
التنمية المستدامة وخدمة المجتمع
نحو مستقبل شامل ومتوازن

الجزء الثاني

تنظيم وإشراف
مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

الوكالة الليبية للتقييم الدولي الموحد للكتاب
دار الكتب الوطنية
بنغازي - ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الإلكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 857 / 2025م
رقم الإيداع الدولي: ردمك 3-69-891-9959-978 ISBN

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها،
ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة التحرير.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2026م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ
الَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ.

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمَ

رئيس المؤتمر

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

اللجنة العلمية للمؤتمر

رئيساً	أ. د. الطيب محمد القبي
عضواً	أ. د. حسين مسعود أبو مدينة
عضواً	أ. د. عبد الحكيم سعد الصادق
عضواً	أ. د. وائل محمد جبري
عضواً	د. جبريل عمر السائح
عضواً	د. علي كركرة علي

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

رئيساً	د. صلاح محمد اجبارة
عضواً	عبد الحليم مفتاح الشاطر
عضواً	علي مصطفى إبراهيم
عضواً	خالد جمعة امهلهل
عضواً	عبد الباسط اهلل الدبار
عضواً	سهام عبد الباسط علي

المحتويات

الصفحة	العنوان
ج	كلمة رئيس جامعة سرت
د	كلمة رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر
هـ	كلمة مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة
12-1	حماية المكونات البيئية من التلوث من مقاصد السُّنة النبوية د. عبد الله إلهي عون
48 - 13	الممارسات البيئية في الحرم الجامعي كمدخل لتنمية الوعي البيئي لدى الطلاب رؤية أعضاء هيئة التدريس د. أسماء فرحات مُجدد د. مصطفى أحمد بن حكومة أ. عبد الرحمن علي هادي علي أ. نجاة السنوسي العمراوي أ. أمل مُجدد المرباط
84-49	نحو مجتمع بلا نفايات: رؤية تطبيقية لبدأ "صفر نفايات" في المدن الليبية مصطفى بن حكومة أنور الشيباني عيدة الشيلابي هيام نجم
100-85	تدبير الماء الحضري بالمدن العربية وتحدي الاستدامة: حالة مدينة نواكشوط (موريتانيا) د. مُجدد الأمين عابدين
118-101	استدامة الموارد المائية في مدينة إجدابيا بين الاعتماد على نقل المياه وتلوث المياه الجوفية د. إبراهيم مُجدد على مُجدد
144-119	نحو بلدية مستدامة: البحث العلمي كمدخل للتنمية الحلية دراسة تطبيقية لبلديات مختارة في ليبيا (طرابلس - البيضاء - سبها - زليتن - الزاوية) مصطفى بن حكومة أنور الشيباني عيدة الشيلابي مُجدد فحج أحمد المدهوني
164-145	الاستدامة والتعليم الخاسي: من وجهة نظر الطلاب دراسة تطبيقية على الطلاب كلية الاقتصاد جامعة سرت أ. عيادة رمضان سالم أ. ماجدة مُجدد هاشم المشهش
194-165	التعليم الجامعي ودوره في التنمية المستدامة دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية د. يوسف إلهي صالح منصور
212-195	الآليات القانونية لحماية البيئة في ظل التطور التكنولوجي: الجزائر نموذجاً د. حيرش نور الدين د. بن زكري بن علو مديحة



المحتويات

الصفحة	العنوان
234-213	دور التشريعات الجنائية اللبية في تحقيق وحماية أبعاد التنمية المستدامة وفقاً لرؤية الأمم المتحدة بحلول عام 2030م أ. محمد علي محمد التائب
268-235	أثر الشفافية الإدارية في تعزيز الحوكمة الرشيدة دراسة ميدانية على مديري الإدارات العليا والوسطى بديوان بلدية بنغازي أ. د. بشير محمد العبار
280-269	سياسات الحوكمة الرشيدة لتحقيق الاستدامة (SDG16) دراسة تحليلية في ضوء الهدف السادس عشر للتنمية المستدامة (SDG16) أ. عبد القادر حمدان العوجة.
304-281	متطلبات ومعايير الحوكمة الإلكترونية وعلاقته بتحسين الأداء المؤسسي بالجامعات اللبية، دراسة حالة جامعة فزان أ. د. حسن عبد السلام علي عمران د. حسن بشير حسن محمد
312-305	التكنولوجيا ودورها في التخطيط الحضري دراسة في جغرافية التخطيط الحضري د. هناء عمر محمد كازوز
328-313	تكنولوجيا الإعلام المعاصر وتعزيز الوعي البيئي المجتمعي دراسة تحليلية في علم اجتماع التنمية د. وداد أبوبكر محمود الجديد
358-329	دور التكنولوجيا النانوية في الحد من التلوث وتحسين جودة الحياة دراسة تطبيقية على الطلاءات النانوية في مدينة سرت أ. حليلة عون الله سعيد علي
372-359	الدكاء الاصطناعي مدخل بديل لتحقيق التنمية المستدامة نوال بن قلووش
386-373	Renewable Energy as a Strategic Driver for Sustainable Development Zienap Abobaker Basher Ehrer
401-387	The Role of Rehabilitation and Conservation of Vegetation Cover in Combating Desertification, Shikan Locality, North Kordofan , Sudan Awad Elkarim Suliman Osman Khalifa

تنظيم وإشراف:

ب

مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة / جامعة سرت - ليبيا

كلمة رئيس الجامعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

أما بعد ،،،

يسرنا في هذا المقام العلمي المتميز أن نحتفي بإصدار كتاب أعمال المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، والذي انعقد تحت شعار "نحو مستقبل شامل ومتوازن" في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر 2025م. والذي نظمته مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة، ويأتي ذلك في إطار تنفيذ رسالة الجامعة الأكاديمية والوطنية الرامية إلى ترسيخ دورها في خدمة قضايا المجتمع والتنمية الشاملة.

إن هذا الإصدار العلمي يُجسد ثمرة جهد جماعي شارك فيه نخبة من الباحثين والأكاديميين والمتخصصين من داخل الجامعات والمراكز الليبية وخارجها، حيث تناولت بحوثه محاور متعددة عكست عمق الإشكاليات المرتبطة بالتنمية المستدامة، وأبرزت العلاقة التكاملية بين المعرفة العلمية ومتطلبات خدمة المجتمع، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

ويأتي هذا الكتاب ليؤكد إيمان جامعة سرت بدور البحث العلمي بوصفه ركيزة أساسية في دعم السياسات التنموية، وتقديم الحلول العلمية القابلة للتطبيق، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع خصوصية المجتمع الليبي واحتياجاته الراهنة والمستقبلية.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة وإلى اللجنة العلمية للمؤتمر، واللجنة التنظيمية، وكافة الباحثين المشاركين، وكل من أسهم بفكره وجهده في إنجاح هذا المؤتمر وإخراج أعماله في هذا الكتاب العلمي القيم، الذي نأمل أن يكون مرجعاً علمياً يسهم في إثراء المكتبة الأكاديمية، ويدعم مسارات البحث والدراسة وصنع القرار.

وفي الختام، نؤكد أن جامعة سرت ستظل حاضنة للعلم والفكر، ومنبراً للحوار الأكاديمي الجاد، وشريكاً فاعلاً في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.
يسرني، ويشرفني، بصفتي رئيس اللجنة العلمية لمؤتمر التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، أن أتقدم بهذه الكلمة بمناسبة صدور الكتاب العلمي المحكم الخاص بأعمال المؤتمر، الذي انعقد في رحاب جامعة سرت، في إطار أكاديمي اتم بالجدية العلمية والتكامل المعرفي، وبمشاركة نخبة من الباحثين والمتخصصين من مختلف الجامعات والمؤسسات العلمية.

إن هذا الإصدار العلمي يعد توثيقاً معرفياً لخبرات المؤتمر، ويحسّد الجهود البحثية التي تناولت قضايا التنمية المستدامة وخدمة المجتمع من زوايا متعددة، مستندة إلى أطر نظرية ومنهجيات علمية رصينة، وبما يعزز الربط بين البحث الأكاديمي واحتياجات المجتمع الفعلية، ويسهم في دعم صنّاع القرار والمهتمين بالشأن التنموي.

ويؤكد صدور هذا الكتاب الدور الحيوي الذي تضطلع به الجامعات في إنتاج المعرفة وتوجيهها نحو خدمة المجتمع، وترسيخ مبادئ التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال البحث العلمي الجاد والتعاون الأكاديمي البناء.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى السادة الباحثين على إسهاماتهم العلمية المتميزة، وإلى أعضاء اللجنة العلمية ولجان التحكيم لما بذلوه من جهود علمية دقيقة أسهمت في ضمان جودة البحوث المنشورة، كما أتوجه بالشكر إلى اللجنة التحضيرية وإدارة جامعة سرت على دعمهم المتواصل وتوفيرهم للبيئة العلمية الملائمة لإنجاح المؤتمر وإخراج هذا الكتاب في صورته المشرفة.
ختاماً، نسأل الله أن يكون هذا الكتاب إضافة نوعية للمكتبة العلمية، ومرجعاً بحثياً يُنتفع به في الدراسات المستقبلية، وأن يسهم في تعزيز مسارات التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، وترسيخ ثقافة البحث العلمي المسؤول والفاعل في مجتمعاتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

كلمة مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة

الحمد لله القائل في محكم تنزيله: "وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسِرَّيَ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وبعد،،

إنه لمن دواعي سرورنا واعتزازنا في مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت، أن نضع بين أيدي الباحثين والمختصين هذا السجل العلمي الرصين، الذي يضم نتاج أعمال "المؤتمر الدولي الأول للتنمية المستدامة وخدمة المجتمع"، والذي انعقد تحت شعار "نحو مستقبل شامل ومتوازن" في التاسع والعشرين من أكتوبر 2025م.

لقد انطلقت فكرة هذا المؤتمر من إيماننا العميق بدور الجامعة في قيادة قاطرة التغيير نحو الاستدامة، ليس فقط كصرح تعليمي، بل كشريك فاعل في تنمية البيئة وخدمة المجتمع المحلي والدولي. وتجسد هذا الطموح في استقطاب كوكبة من العلماء والباحثين من مختلف الجامعات والمراكز البحثية من ليبيا، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا، والعراق، ومصر.

يحتوي هذا الكتاب بين دفتيه على دراسات معمقة تناولت محاور جوهرية شملت:

- الحوكمة والقيادة المستدامة: ودورها في تحسين الأداء المؤسسي في الجامعات والشركات.
 - الاقتصاد الأخضر والمسؤولية الاجتماعية: كركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة في القطاعات النفطية والزراعية.
 - التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي: ودور التكنولوجيا والنانو في حماية البيئة والتخطيط الحضري المستدام.
 - التحديات البيئية والمجتمعية: بدءاً من إدارة النفايات والموارد المائية وصولاً إلى تمكين المرأة وحماية المكونات البيئية من منظور شرعي وقانوني.
- إننا نأمل أن تكون هذه الأعمال العلمية مرجعاً قيماً لصناع القرار والباحثين، ومساهمة حقيقية في وضع الحلول للتحديات التي تواجه مجتمعاتنا في طريقها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية الأمم المتحدة 2030م.
- ختاماً، أتوجه بوافر الشكر والتقدير لرئاسة جامعة سرت على دعمها المتواصل، ولجنة العلمية والتحضيرية التي سهرت على إنجاح هذا الحدث، ولكل الباحثين الذين أثروا هذا المحفل بعلمهم وفكرهم.
- والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. صلاح محمد إجابة

مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة

أثر الشفافية الإدارية في تعزيز الحوكمة الرشيدة دراسة ميدانية على مديري الإدارات العليا والوسطى بديوان بلدية بنغازي

أ. د. بشير محمد العبار

أستاذ الإدارة العامة/ كلية الاقتصاد/ جامعة بنغازي

bashirwakil75@Gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الشفافية الإدارية بأبعادها: (شفافية المعلومات، شفافية الإجراءات الإدارية، شفافية تقييم الأداء، شفافية التشريعات واللوائح) في تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي، ولتحقيق هدف الدراسة، أتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية والبالغ عددهم (80) مدير - تمّ تحديد عددهم عن طريق إدارة الموارد البشرية بديوان بلدي بنغازي -، أخذت مئة عينة بسيطة بلغ قوامها (66) مدير عن طريق جدول (كيزي، ومورجان) (rejcie & Morgan) k، واستخدمت استمارة الاستبيان كأداة رئيسية في تجميع البيانات، كما أستخدم برنامج الحزم الإحصائية (spss) في تحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها: إنّ مستوى الشفافية الإدارية، والحوكمة الرشيدة قد جاءا بمستوى متوسط، وكذلك وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية للشفافية الإدارية بأبعادها مجتمعة: (شفافية المعلومات، شفافية الإجراءات الإدارية، شفافية تقييم الأداء، شفافية التشريعات واللوائح) في تعزيز الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل بعد من أبعاد الشفافية الإدارية على تعزيز الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يؤمل أن تسهم في تحسين مستوى الشفافية الإدارية، وتعزيز مستوى الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي.

الكلمات المفتاحية: الشفافية الإدارية، الحوكمة الرشيدة، ديوان بلدية بنغازي.

Abstract

The study aims to analyze the impact of the administration transparency (information, administrative procedures, appraisal, and legislation transparencies) on enhancement of rational governance in Benghazi municipality. For this purpose, the researcher adopted analytical and descriptive method. The study population consisted of all top and middle executives (80 subjects) selected by HR department of the municipality. From this population the researcher extracted sample using Krejcie & Morgan's table. He also utilized a questionnaire as a main tool of gathering the basic data. For data analysis, he used SPSS software. The following are the main obtained results. The level of administrative transparency and rational governance was moderate. There was also a positive and significant effect of administrative transparency, with its dimensions in aggregate (information, administrative procedures, appraisal, and legislations transparencies) upon rational governance enhancement of Benghazi municipality. There was also a significant impact for each administrative transparency on rational governance improvement in the municipality. Therefore, the study rendered a set of recommendations that might contribute to improvement of administrative transparency and promote rational governance in Benghazi municipality.

Keywords: Administrative Transparency, Rational Governance, Benghazi Municipality.

1. مقدمة:

اكتسب موضوع الحوكمة الرشيدة، وتطبيق مبادئها في المنظمات العامة بالدول النامية أهمية متزايدة خلال السنوات القليلة الماضية (العادي، 2005). وذلك لدورها الفاعل في تحقيق الشفافية الإدارية.

كما إنَّ التزام المدراء بمعايير الشفافية الإدارية بأبعادها: (شفافية المعلومات، شفافية الإجراءات الإدارية شفافية تقييم الأداء، شفافية التشريعات واللوائح) في أداء مهامهم الوظيفية، سينعكس إيجاباً في تعزيز الحوكمة الرشيدة بالمؤسسات الخدمية العامة العاملة في مجال الخدمات الإدارية، كديوان بلدية بنغازي. لذا، جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر الشفافية الإدارية في تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي.

2. الدراسات السابقة: (Literature Review)

تمَّ في هذا الجزء من الدراسة سرد الدراسات - المحلية والعربية والأجنبية - ذات الصلة الوثيقة بمتغيري الدراسة (الشفافية الإدارية والحوكمة الرشيدة) التي تمكن الباحث من الاطلاع عليها، حسب تاريخ نشرها من الأقدم إلى الأحدث، كما يأتي:

- دراسة (الطراونة والعضايلة، 2010): ألقت الدراسة الضوء على أثر تطبيق الشفافية الإدارية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنَّ مستوى تطبيق الشفافية الإدارية، والمساءلة الإدارية بالوزارات قد جاء متوسطاً، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير الشفافية الإدارية على المساءلة الإدارية بالوزارات محل الدراسة.

- دراسة (Norman, et al, 2010): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تبني الشفافية الإدارية على ثقة المرؤوسين في رؤساءهم، وتكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية بلغ حجمها (304) مرؤوس بولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنَّ مستوى شفافية الرؤساء الإداريين تؤثر في درجة ثقة المرؤوسين، وأنَّ المرؤوسين أكثر ثقة بالرؤساء الذين يتوافر لديهم مستوى مرتفع من الشفافية الإدارية.

- دراسة (Anasasia & Mihioti, 2012): وهي دراسة نظرية هدفت إلى معرفة طبيعة علاقة إدارة السجلات بأبعاد الحكم الرشيد كما حددها البنك الدولي في المنظمات الحكومية، وبينت الدراسة أنَّ فاعلية إدارة السجلات تُساهم في تطبيق أبعاد الحوكمة الرشيدة: (الشرعية السياسية، المساءلة، الشفافية، الانفتاح، وسيادة القانون) في المنظمات الحكومية.

- **دراسة (الحري، 2012):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والموظفين، وخلصت الدراسة إلى حزمة من النتائج أبرزها، أنَّ درجة الالتزام بالشفافية الإدارية قد جاءت متوسطة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الالتزام بالشفافية الإدارية، تُعزى لمتغير الجنس بالكلية محل الدراسة.

- **دراسة (مطير، 2013):** سعت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وعلاقتها بالأداء الإداري بالوزارات الفلسطينية، وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها، أنَّ الوزن النسبي لتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة بلغ ما نسبته (67.93%)، وكذلك وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة والأداء الإداري بالوزارات قيد الدراسة.

- **دراسة (العريبي، 2014):** هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق مبادئ الحوكمة من وجهة نظر أعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية في جامعة الأمام مُحمَّد بن سعود، وتوصَّلت الدراسة إلى أنَّ واقع تطبيق الحوكمة ذو مستوى متوسط، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الباحثين حول تطبيق الحوكمة تُعزى إلى متغيرات، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، ومدة الخدمة.

- **دراسة (الشلوي، 2016):** اختبرت الدراسة دور الشفافية الإدارية في الحدِّ من الفساد الإداري بوزارة العمل في المملكة العربية السعودية، وتوصَّلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أنَّ الشفافية الإدارية تُسهم بدرجةٍ عالية في الحدِّ من الفساد الإداري، كما أنَّ الشفافية الإدارية تُلزم كافة القطاعات الحكومية بالإفصاح عن تفاصيل الموازنة العامة، وأوصت الدراسة بالعمل على تشجيع العاملين على الكشف عن المخالفات الإدارية، والمالية التي تتنافى مع النزاهة، والشفافية الإدارية.

- **دراسة (عبد السيد، وآخرون، 2019):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق الشفافية الإدارية في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر فئتي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة إجداديا، توصَّلت الدراسة إلى أنَّ مستوى تطبيق الشفافية الإدارية في المؤسسات الحكومية قد جاء بدرجةٍ منخفضة، وقد أوصت الدراسة بضرورة تشريع قوانين خاصَّة تعمل على توفير البيئة الملائمة لضمان تطبيق معايير الشفافية الإدارية بالمؤسسات العامة الليبية.

- **دراسة (خريس، 2020):** هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق الحوكمة الرشيدة على اتخاذ القرارات في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشامل، ومن أبرز النتائج التي توصَّلت إليها الدراسة، وجود فروق ذات دلالة في تطبيق الحوكمة الرشيدة لدى الباحثين تُعزى إلى بُعدي (الإدارة

العليا، والمساهمون)، وقد أوصت الدراسة بجملة من التّوصيات منها ضرورة تبني الجامعات الأردنية لمفهوم الحوكمة الرّشيدة وتطبيقه.

– دراسة (عزالدين، 2020): وسلطت الضوء على أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا وتوصّلت الدراسة إلى حزمه نتائج أهمها: أنّ ضعف المؤسسات السياسية في الدولة الليبية من أهم أسباب الإخفاق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنّ المؤسسات القوية في الدولة المستقرة التي تعتمد على كفاءات وقدرات وطنية من أبرز أسباب النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

– دراسة (أحلام وموراد، 2021): القت الدراسة الضوء على واقع تطبيق أبعاد الحوكمة الرّشيدة وفق نتائج بطاقة فحص حوكمة الجامعات من وجهة نظر الهيئتين الإدارية والتدريسية بالجامعات الجزائرية التي أقرّها البنك الدولي، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ الجامعات الجزائرية لا تزال تفتقر إلى الرقابة اللازمة والكفيلة بتطبيق مبادئ الحوكمة، بالإضافة إلى ضعف البيئة الملائمة لتطبيقها، وقد أوصت الدراسة بأهمية العمل على نشر ثقافة الحوكمة بين أعضاء الهيئتين الإدارية، والتدريسية بالجامعات الجزائرية.

– دراسة (دربوك، بيوض، 2021) : وسعت إلى كشف دور الحوكمة في تحقيق التنمية الإدارية المستدامة بوزارة التعليم العالي ليبيا، وتناولت هذه الدراسة بشكل رئيسي مبادئ الحوكمة المتمثلة في (مستوى الشفافية والإفصاح عن الأداء، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل، مستوى الالتزام بالقوانين والإجراءات المطبقة، مستوى وضوح الرؤية للإدارة العليا) ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في وزارة التعليم في ليبيا |، وتمثل مجتمع البحث في جميع الموظفين بديوان وزارة التعليم في مدينة طرابلس (127) موظف وموظفة، وتمّ تجميع البيانات من خلال استمارة استبيان وزعت على عينة ميسرة قوامها 97 مفردة، وتوصّلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين مبدأ المسؤولية الاجتماعية، وأخلاقيات العمل، وتحقيق التنمية الإدارية المستدامة بالوزارة المشار إليها.

مما سبق يمكن القول أنّ الاطلاع على الدراسات السابقة قد أسهم في إثراء الإطار النظري للدراسة، وفي صياغة مشكلتها، وتساولاتها وفرضياتها، وفي تحديد هدفها الرئيس وأهدافها الفرعية بشكل محدد، كما ساعد في تصميم أداة الدراسة، وفي تحديد مبادئ المتغير المستقل (الشفافية الإدارية)، وفي تحديد المتغير التابع (الحوكمة الرّشيدة) بشكل دقيق، علاوة على المساهمة في تصميم استمارة الاستبيان وصياغة عباراتها، وفي تفسير ومقارنة ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات.

وتتشابه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي، وفي استخدامها لاستمارة الاستبيان كأداة لتجميع البيانات الميدانية، وفي استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية الاستدلالية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة الميدانية. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة؛ في أنّها ركزت على دراسة أثر المتغير المستقل (الشفافية الإدارية) بأبعادها الأربع مجتمعة: (شفافية المعلومات، شفافية الإجراءات الإدارية شفافية تقييم الأداء، شفافية التشريعات واللوائح) على المتغير التابع (الحوكمة الرشيدة)، وهو ما لم تتناوله جميع الدراسات السابقة، وعليه فإنّ معرفة أثر مبادئ الشفافية الإدارية على تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي، يُعد من بين الظواهر الإدارية التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل.

3. مشكله الدراسة:

نظراً للدور الفاعل الذي تقوم به دواوين البلديات الليبية في تقديم الخدمات البلدية العامّة بأنواعها: (الثقافية، والصحية، والتعليمية، والاجتماعية) وغيرها من الخدمات البلدية، وما لذلك من انعكاس إيجابي على تحقيق التنمية المستدامة بالبلديات، وهو ما يتحقق من خلال تطبيق مبادئ الشفافية الإدارية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة بهذه الدواوين.

بيد أنّ الواقع الإداري والتنظيمي الممارس بالدواوين الخدمية العامّة الليبية بمدينة بنغازي سيما بديوان بلدية بنغازي، يؤشر إلى أنّ هنالك العديد من أوجه الخلل والقصور يحمل في طياته العديد من التّحديات والصعوبات الإدارية التي قد تحول دون تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة. حيث أشارت بعض التقارير الرقابية كتقرير ديوان المحاسبة الليبي للسنوات (2021، 2022)، وتقرير هيئة الرقابة الإدارية للعام 2022 - والتي تمكن الباحث من الاطلاع عليها - إلى أنّ هنالك بعض الصعوبات التي قد تحد من تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، قد يكو من أبرزها وقلّة الاهتمام بالشفافية الإدارية، كما قام الباحث بإجراء ست مقابلات شخصية شفهيّة مع مديري الإدارات الوسطى، والعليا بديوان بلدية بنغازي المقابلات خلال يومي الأحد والاثنين الموافق 14 / 15 - أغسطس / 2025م - طرح فيها الباحث تساؤلات تمحورت حول مستوى الشفافية الإدارية، ومستوى الحوكمة الرشيدة، وعمّا إذا كان هنالك أثر للشفافية الإدارية على تعزيز الحوكمة الرشيدة، إذ أشارت هذه المقابلات إلى أنّ هناك ممارسات للشفافية الإدارية، وهنالك جهود تُبذل من أجل تعزيز تطبيق الحوكمة الرشيدة، وربما يكون لذلك أثر للشفافية الإدارية في تعزيز تطبيق الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي، وهذا مؤشر مبدئي؛ بالإضافة إلى ذلك فإنّ الدراسات

الميدانية السابقة - التي أنجزت في البيئة الليبية -، والمشار لها سابقاً، لم تتناول بالدراسة والتحليل الشفافية الإدارية وأثرها في تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي بشكل خاص. الأمر الذي حذا بالباحث إل التساؤل عما إذا كان هناك أثر للشفافية الإدارية في تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي.

4. تساؤلات الدراسة:

بناءً على ما ورد في مشكله الدراسة، صيغت تساؤلات الدراسة في تساؤل رئيس وتساؤلان فرعيان، كما يأتي:

- التساؤل الرئيس للدراسة: ما أثر ما أثر الشفافية الإدارية في تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي؟ وتفرع عن السؤال الرئيس للدراسة سؤالين فرعيان، هما:

- التساؤل الفرعي الأول: ما مستوى الشفافية الإدارية بديوان بلدية بنغازي؟

- التساؤل الفرعي الثاني: ما مستوى الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي؟

5. فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة، فقد صيغت فرضيات الدراسة كما يأتي:

- الفرضية الرئيسة الأولى H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للشفافية الإدارية بأبعادها مجتمعة، (شفافية المعلومات، شفافية الإجراءات الإدارية، شفافية تقييم الأداء، شفافية التشريعات واللوائح) في تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي، واختبار صحة هذه الفرضية من عدمها، أشتق منها أربع فرضيات فرعية، هي:

- الفرضية الفرعية الأولى H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لتطبيق بُعد "شفافية المعلومات" على تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي.

- الفرضية الفرعية الثانية H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لبُعد "شفافية الإجراءات الإدارية" على تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي.

- الفرضية الفرعية الثالثة H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لبُعد "شفافية تقييم الأداء" على تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي.

- الفرضية الفرعية الرابعة H_{04} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لبُعد "شفافية التشريعات واللوائح" على تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي.

6. هدف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التعرف على أثر الشفافية الإدارية في تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي كهدف رئيس للدراسة، يتم تحقيقه من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

- أ. التعرف على مستوى الشفافية الإدارية بديوان بنغازي.
- ب. التعرف على مستوى تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي.
- ج. معرفة أثر الشفافية الإدارية بأبعادها مجتمعة، (شفافية المعلومات، شفافية الإجراءات الإدارية، شفافية تقييم الأداء، شفافية التشريعات واللوائح) في تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي.
- د. تقديم مجموعة من التوصيات التي يؤمل أن تسهم في تحسين درجة الشفافية الإدارية، وفي رفع مستوى تعزيز مستوى الحكم الرشيدة بديوان بلدية بنغازي بصفة خاصة، وبالبلديات الليبية بصفة عامة.

7. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها (النظرية والعملية) من النقاط الآتية:

- أ. تستمد الدراسة أهميتها من أهمية متغيريها وهما: الشفافية الإدارية، والحوكمة الرشيدة.
- ب. كونها من أولى الدراسات -حسب علم الباحث- التي تختبر أثر الشفافية الإدارية بأبعادها مجتمعة، (شفافية المعلومات، شفافية الإجراءات الإدارية، شفافية تقييم الأداء، شفافية التشريعات واللوائح) على تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي.
- ج. أهمية نتائج الأثر بين متغيرات الدراسة والتي قد تفيد مديري الإدارات العليا والوسطى بديوان بنغازي في أبعاد الشفافية الإدارية الأكثر، والأقل تأثيراً في تعزيز الحوكمة الرشيدة.
- د. فد تكون نتائج الدراسة وما تتوصل إليه من توصيات مدخلاً لمزيد من الدراسات المتخصصة في ذات المجال

8. متغيرات الدراسة:

احتوت الدراسة على متغيران، هما: **المتغير المستقل**: وهو الشفافية الإدارية بأبعادها، (شفافية المعلومات، شفافية الإجراءات الإدارية، شفافية تقييم الأداء، شفافية التشريعات واللوائح)، و**المتغير التابع**: وهو الحوكمة الرشيدة.

9. حدود الدراسة: اقتصر

الدراسة على الحدود الموضوعية، والبشرية، والمكانية، والزمنية الآتية:

أ. **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على متغيرين هما: أثر الشفافية الإدارية بأبعادها، (شفافية المعلومات، شفافية الإجراءات الإدارية، شفافية تقييم الأداء، شفافية التشريعات واللوائح) والحوكمة الرشيدة.

ب. **الحد البشري:** انحصرت الدراسة على مديري الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية.

ج. **الحد المكاني:** أجريت الدراسة بمقر ديوان بلدية بنغازي بمدينة بنغازي.

د. **الحد الزمني:** وهي الفترة الزمنية التي أنجزت فيها الدراسة، والتي امتدت خلال الفترة الزمنية (من شهر أغسطس - إلى شهر سبتمبر) من عام 2025.

10. مصطلحات الدراسة:

استخدمت في تحقيق أغراض الدراسة المصطلحات الآتية:

1.10 الشفافية الإدارية: هي مجموعة من "المعايير والأبعاد السلوكية، والآليات التي تلتزم بها الإدارة، تتضمن وضوح في المعلومات والإجراءات الإدارية، وموضوعية طرق تقييم الأداء والمساءلة، في إطار التشريعات واللوائح القانونية النازمة لسير العمل الإداري بالمنظمات" (أبو كريم، 2009: 20).

2.10 الحوكمة الرشيدة: وهي المبادئ التي تحدد طبيعة وممارسة وصنع كافة القرارات والسياسات، والأنظمة الإدارية والتنظيمية، وعمليات تنفيذها في المؤسسات العامة (UNDP, 2012: 13)، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.

3.10 ديوان بلدية بنغازي: مؤسسة عامة تتولى شؤون محدد ووفقا "للقانون تهدف إلى تنفيذ السياسة العامة للدولة من خلال تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين والتي يصعب على القطاع الخاص تقديمها، سواء بتقديم الخدمات مباشرة، أو بالإشراف على الجهات التي تقوم بتقديمها (إدريس، 2001: 98).

11. الإطار النظري للدراسة:

سيتم في هذه الجزء عرض الخلفية النظرية للدراسة، من خلال إعطاء نبذة مختصرة عن متغيري الدراسة، وهما الشفافية الإدارية والحوكمة الرشيدة، وذلك من خلال التطرق للشفافية الإدارية، وأهميتها، ومتطلباتها، ومستوياتها، ثم التطرق لأبعاد الشفافية الإدارية الآتية: (شفافية المعلومات، شفافية الإجراءات الإدارية، شفافية تقييم الأداء، شفافية التشريعات واللوائح)، ثم تناول متغير الحوكمة الرشيدة من خلال تناول نشأة مفهوم الحوكمة الرشيدة، ومفهوم الحوكمة الرشيدة، ثم

تناول مبادئ الحوكمة الرشيدة، (المشاركة، الكفاءة والفاعلية، العدالة، الاستجابة).

1.11 مفهوم الشفافية الإدارية : وتُعرف الشفافية الإدارية بأنها "وضوح التشريعات، وسهولة فهمها واستقرارها وموضوعيتها... إضافة إلى تبسيط الإجراءات، ونشر المعلومات بحيث تكون متاحة للجميع" (السكران، 2009: 33)، كما تُعرف على أنها "حق كل من العاملين، والمتعاملين مع المنظمة في الوصول إلى البيانات والاطلاع على المعلومات وآليات صنع السياسات، واتخاذ القرارات، ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي"، (هلال، 2007: 59)، والشفافية الإدارية هي "تبسيط الإجراءات الإدارية ونشر المعلومات، والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع" (الفيتوري، 2005: 6)، وتُشير الشفافية الإدارية إلى "تبادل وتشارك المعلومات، والتصرف بطريقة معلنة لإتاحة الفرصة لمن لديهم اهتمام حول شيء ما أن يحصلوا على المعلومات اللازمة عنه" (قطيشات، 2010: 45).

مما سبق يتضح أن الشفافية الإدارية تتضمن الإفصاح عن المعلومات والخطوات الإجرائية، بما يضمن ووضوحها وسلاستها، وتوافر معايير علمية وموضوعية في عمليتي تقييم الأداء والمساءلة، في إطار التشريعات واللوائح القانونية، بما يُعزز من مستوى الحوكمة الرشيدة في ديوان بلدية بنغازي.

1.1.11 أهمية الشفافية الإدارية: تحظى الشفافية الإدارية بأهمية بالمنظمات، لما لها من دور فعال في الحد من الفساد الإداري والمالي، وتحسين جودة الخدمات، وتمثل أهمية الشفافية الإدارية في النقاط الآتية (الراحلة، 2010؛ Ortega, 2010):

أ- تحارب الفساد بكافة أشكاله وصورة وتعزز الرقابة الذاتية والاستقلالية.

ب- دفع الإدارة نحو استخدام الإدارة الإلكترونية، لتعزيز ثقة العاملين والجمهور بالمنظمة.

ج- تعزيز قيم الصدق والانفتاح مما يساعد المنظمة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

د- تساهم في إجراء التغيير التنظيمي (الهيكلي، السلوكي، والتقني)، وتقليل مقاومة العاملين له.

2.1.11 متطلبات الشفافية الإدارية: تتمثل متطلبات الشفافية الإدارية في الآتي (أبو حبيب، 2014؛ حرب، 2011):

أ- الوضوح الإداري: ينبغي أن تكشف المنظمة عن إجراءاتها وعملياتها الإدارية بحيث يكون نشاط الإدارة واضحاً.

ب- المعلومات لجميع العاملين: ينبغي أن يعلم كل المرؤوسين الهدف العام للمنظمة، والأهداف الفرعية، ويعي كل مرؤوس دوره في تحديد وتحقيق الأهداف.

- ج- حق الجهات الخارجية من معرفة ما يدور في المنظمات العامة.
- د- محور الأمية الرقمية، والاتجاه إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية وبرامجها.
- هـ- تقييم الأداء من الجميع وعلى الجميع سواء من الرؤساء أو من المرؤوسين.
- و- تطبيق القانون على الجميع، بما في ذلك شاغلي المراكز، والمستويات القيادية في المنظمة.
- 3.1.11 مستويات الشفافية الإدارية:** يوجد مستويان للشفافية الإدارية، من المستحسن التمييز بينهما، وهما:

1. المستوى الأول: الشفافية الداخلية: وهي نتاج طبيعي لسلوكيات الاتصال المتسمة بالفاعلية، والتدفق الحر للمعلومات داخل المنظمة، وتعكس الدرجة التي وصل لها العاملون في الوصول إلى المعلومات الضرورية للقيام بمسؤولياتهم، ودرجة المصادقية، والثقة بين الإدارة والعاملين بالمنظمة (أبو كريم، 2009).

2. المستوى الثاني: الشفافية الخارجية: وهي ترتبط بشكل أساسي بالبيئة المحيطة بالمنظمة من أفراد وجماعات، وبما تقدمه من خدمة تلبي احتياجاته، حيث ينبغي أن تعمل المنظمة على تمكين جمهور المستفيدين من خدماتها من أداء أدوارهم وتحمل مسؤولياتهم نحو المنظمة، وذلك بنشر المعلومات الصحيحة، والخدمات التي تقدمها وما تواجهه من عقبات، وإخفاقات في الأداء (حرب، 2011).

4.1.11 أبعاد الشفافية الإدارية: تتعدد أبعاد الشفافية الإدارية ومجالاتها، ويمكن تبيان أبرز الأبعاد الرئيسية للشفافية الإدارية، في الأبعاد الآتية:

1. شفافية المعلومات: بدون معلومات دقيقة وصحيحة لا يمكن القيام بالأعمال، واتخاذ القرارات المناسبة والصائبة، الأمر الذي يتطلب توفر نظم معلومات إدارية قوية عن طريقها يمكن توفير المعلومات الضرورية والدقيقة لمستخدميها والأطراف ذات العلاقة في الوقت المناسب؛ والذي ينعكس إيجابياً على تحسين عملية الاتصال داخل المؤسسات باختلاف أنواعها، والمساهمة في الحد من التجاوزات الإدارية، وتعزيز الشفافية الإدارية. (الطراونة، والعضاية، 2010).

2. شفافية الإجراءات الإدارية: ينبغي أن تتصف الإجراءات الإدارية بالشمولية، والترابط مع أهداف المنظمة، وأن تستند إلى معايير واضحة، وأن ترتبط مع الخطوات الرقابية حتى يسهل متابعتها، وأن تتميز بالبساطة والبعد عن الازدواج، والتعارض والتكرار. (العلاق، 2009).

3. شفافية تقييم الأداء: يعد تقييم أداء العاملين داخل المؤسسات من أهم أدوات التغيير والتطوير،

ويتحدد هذا المفهوم بالممارسة الفعلية التي تهدف إلى التأكيد من أداء الموظفين لعملهم بشكل فاعل، فالغرض منه، تحديد نقاط الضعف لدى الموظفين ومعالجتها والتغلب عليها من خلال تحفيزهم نحو العمل، وحتى يتحقق ذلك لابد من أن يكون نظام تقييم الأداء مرناً وشفافاً (نوري، وكورت، 2011).

4. شفافية التشريعات واللوائح: من أهم ما يجب أن تتصف به هذه الأنظمة والتشريعات الموضوعية، من حيث تطبيقها على الجميع دون تمييز؛ بالإضافة إلى الوضوح في لغتها بحيث لا تقبل التأويل، والمرونة وعدم تعارضها مع غيرها من القوانين والتشريعات الأخرى، كما يجب صدورها وتطبيقها في الوقت المناسب. (الصراف، و حزيون، 2011).

2.11 الحوكمة الرشيدة (Good Governance):

1.2.11 نشأ مفهوم الحوكمة الرشيدة: ظهر مفهوم الحوكمة الرشيدة مع بدايات العام 1999، بعد أن أثبتت نتائج الدراسات العلمية الحديثة، أن من أهم أسباب انهيار الشركات، والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، هو عدم الرشد في الجوانب التنظيمية والإدارية (أبوبكر، 2005). لذا فقد طرح البنك الدولي مفهوم الحوكمة الرشيدة، حيث أبدت المؤسسات في مختلف الدول اهتماماً واضح بهذا المفهوم الجديد (فرج، 2012). والحوكمة الرشيدة وهو من بين أكثر المصطلحات استخداماً وشيوعاً لترجمة مصطلح (Good Governance)، والذي تمت ترجمته إلى عدة مصطلحات أخرى كالحكم الجيد، والحكم الرشيد، والحوكمة، والحكمانية (الخلو، 2012)، وهنا لابد من التنويه إلى أن هذه الدراسة قد تبنت مصطلح الحوكمة الرشيدة.

2.2.11 مفهوم الحوكمة الرشيدة: تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الحوكمة الرشيدة بتعدد الجهات ومفكري علمي الإدارة والسياسة، الذين تناولوا هذا المفهوم بتعدد خلفياتهم العلمية؛ فالحوكمة الرشيدة "تُعنى بالطرق والأليات الأنسب لتحقيق الأهداف بكفاءة" (العالول، 2011: 147). وهي "أسلوب لتسيير شؤون الدولة حكم بقصد به ممارسة السلطة...، و...، والإدارية لتسيير شؤون الدولة وجميع المؤسسات العامة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، وتعمل على تفعيل المشاركة بينها" (مركز المجتمع المدني، 2007: 66)، وتعرف الحوكمة الرشيدة بأنها "العمليات والقواعد التي تنظم عمل الإدارات، والأقسام، والهيكلي الكلي، وعمليات التحكم بالمنظمة" (Kim, 2007: 52)، كما يمكن تعريفها بأنها، كذلك تُعرف على أنها "مجموعة من القواعد يتم من خلالها توجيه قيادة المؤسسة والسيطرة عليها للحدد من التجاوزات الإدارية،

والتنظيمية، والإنسانية بالمؤسسة " (Obasi. Nkwagu.2017).

من خلال استعراض التعاريف المختلفة للحكومة الرشيدة، يمكن القول تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة (المشاركة، الكفاءة والفاعلية، العدالة، الاستجابة) في المؤسسات العامة، بما يسهم في تحسين التنمية المستدامة بالمجتمع.

3.2.11 مبادئ الحوكمة الرشيدة: حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسعة معايير أكثر شيوعاً، وهي (UNDP 1997): (المشاركة، الشفافية، العدل، المساءلة، تعزيز سلطة القانون، الكفاءة والفاعلية، التوافق، الاستجابة الرؤية الاستراتيجية). ويمكن تبيان أهم مبادئ الحوكمة الرشيدة في المبادئ الأربعة الآتية:

أ. **المبدأ الأول: المشاركة (Participation):** وهي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرارات، إما مباشرة، أو بواسطة سلطات شرعية وسيطة تمل مصالحهم، وتركز المشاركة على حرية التعبير عن الآراء، وعلى توفر القدرات للمشاركة الفعالة؛ فالمشاركة هي إحدى أدوات الإدارة الحديثة التي تشجع العاملين في جميع المستويات الإدارية على تبادل الأفكار وصياغة الأهداف التنظيمية، وحل المشاكل الإدارية واتخاذ القرارات (Wilkinson& Dundon,2010).

ب. **المبدأ الثاني: الكفاءة والفاعلية (Efficiency, Effectiveness):** هما أداء الأعمال بطريقة صحيحة وترتبط الفاعلية بالقيادة الإدارية، وترتبط الكفاءة بالإدارة، لذلك فإنّ الفاعلية تتحقق عندما يكون هناك رؤية واضحة وأهداف محددة، واستراتيجيات وقيم وتنمية وتطوير، تتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت، ورقابة، ومتابعة (UNDP 1997:10).

ج. **المبدأ الثالث: العدالة (Equity):** وتقتضي أن تتوفر الفرص للجميع بكافة أنواعهم وأجناسهم لتحسين أوضاعهم المعيشية عامة، والوظيفية خاصة، وعدم التمييز بين الموظفين أو بالمؤسسات العامة أو المستفيدين من خدماتها المتنوعة بسبب العرق أو اللغة أو اللون أو الدين، لأنّ البشر كلهم متساوون في التكاليف، والأعباء العامة والحريات العامة (السيد، 2007: 1).

د. **المبدأ الرابع: الاستجابة (Responsiveness):** وهو يعني وجود درجة من التفاعل بين ردة فعل المجتمع تجاه القرارات وسرعة التفاعل مع التغذية الراجعة من هذا المجتمع، وتعديل عمليات التنفيذ بناء على ذلك (مصلح، 2010: 17) من أجل تقديم كافة الخدمات الى مستحقيها، وبجودة عالية.

12 . المنهج والإجراءات:

1.12 . منهج الدراسة (Study Methodology): في ضوء مشكلة الدراسة، وفرضياتها وأهدافها، فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يوصف الظاهرة قيد الدراسة، عن طريق تجميع البيانات الثانوية والأولية، وتحليلها للوصول إلى استنتاجات تتعلق بفرضيات الدراسة، وتحقيق أهدافها.

2.12 مجتمع وعينة الدراسة (Community the research): تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بديوان بلدية بنغازي، وقد تم اختيارهم كمفردة للدراسة باعتبارهم من أكثر الفئات بالديوان الذين يتوافر لديهم مستوى مرتفع من الخبرات، والمهارات والمعارف الإدارية، الأمر الذي يجعلهم من أكثر الفئات داخل البلدي معرفة بالشفافية الإدارية، وأساليب تعزيز الحوكمة الرشيدة بالبلدية، فضلاً عن أن متغيري الدراسة: الشفافية الإدارية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة مرتبطان بمهام ومسؤوليات الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية. وقد تم حصر مجتمع الدراسة من جميع مديري الإدارات العليا، والوسطى، والتنفيذية بديوان بلدية بنغازي وبلغ قوامه (80) مدير - تم تحديد عددهم عن طريق إدارة الموارد البشرية بديوان بلدية بنغازي - أخذت مئة عينة بلغ قوامها (66) مديراً عن طريق جدول (كريزي، ومورجان) (k rejcie & Morgan) والذي يحدد أحجاماً مختلفة لمجتمعات إحصائية تقابلها أحجاماً مختلفة للعينات تمثل مجتمع الدراسة تمثيلاً جيداً، باتباع أسلوب العينة العشوائية البسيطة.

3.12 أداة الدراسة (Data collection tools): استخدم الباحث استمارة الاستبيان كأداة رئيسية في تجميع البيانات الأولية بهذه الدراسة، حيث قام بتصميم الاستمارة، استناداً على الدراسات والبحوث سابقة، وما تم استخلاصه من الإطار النظري للدراسة، وقد قسمت استمارة الاستبيان إلى ثلاث أقسام أساسية، هي:

1. القسم الأول: ويتعلق بالبيانات العامة عن مالى استمارة الاستبيان، وهي: النوع، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة.

2. القسم الثاني: ويختص بمقياس الشفافية الإدارية: استخدم في قياس مستوى الشفافية الإدارية المقياس الذي أستخدمه كل من "الحري"، (2012) و "الشلوي"، (2016)، و "عبد السيد، وآخرون، (2019)"، وتكون من (24) عبارة موزعة على أربع أبعاد، كما يلي: البعد الأول: وهو شفافية المعلومات، ويتضمن (6) عبارات، وهي العبارات: من 1 - إلى 6 و البعد الثاني: شفافية

الإجراءات الإدارية، ويحتوي على (6) عبارات، وهي العبارات: من 7- إلى 12، فالبعد الثالث: شفافية تقييم الأداء، واشتمل على (6) عبارات، وهي العبارات: من 13- إلى 18، أما البعد الرابع: شفافية التشريعات واللوائح، فيتكون من (6) عبارات، وهي العبارات: من 19- إلى 24 . **3. القسم الثاني:** ويختص بمقياس تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة، يتكون المقياس من (20) عبارة، مستمدة من أداة القياس التي أعدها "مطير" (2013)، و"خريس" (2020)، وقد صيغت جميع عبارات المقاييس بشكل إيجابي، مقاسه على مقياس "ليكرت" Lkier الخماسي، الأكثر استخدامًا وشيوعًا لدى الباحثين، والمتدرج من (5) درجات: الدرجة (5) تعني أن المبحوث (موافق بشدة)، والدرجة (4) تعني أنه (موافق)، والدرجة (3) تعني أن المبحوث (محايد)، والدرجة (2) تعني (غير موافق)، والدرجة (1) تعني أن المبحوث (غير موافق بشدة). ولتسهيل تفسير النتائج، تم احتساب طول خلايا المقياس، وذلك بإجراء عملية طرح الحد الأعلى، والحد الأدنى ($5 - 1 = 4$)، ثم تقسيمه على الحد الأعلى للمقياس (5)، وذلك للحصول على طول خلية المقياس ($4/5 = 0.8$)، وأضافه ناتج القسمة إلى أدنى درجه في المقياس (الواحد الصحيح) بحيث أصبح مدى الدرجة يتراوح ما بين (1-1.8) وهكذا لباقي طول خلايا المقياس، كما هو مبين بالجدول (1).

جدول (1) طول فترة الخلية في المقياس والمستوى.

المستوى	طول الخلية	الفئة في مقياس Likert
ضعيف جدًا	من 1 إلى أقل 1.80	غير موافق بشدة
ضعيف	من 1.80 إلى أقل 2.60	غير موافق
متوسط	من 2.60 إلى أقل 3.40	محايد
مرتفع	من 3.40 إلى أقل 4.20	موافق
مرتفعة جدًا	من 4.20 إلى 5.00	موافق بشدة

4.12. ثبات وصدق مقاييس الدراسة:

1.4.12 ثبات مقياس الدراسة (Study Measuring Reliability): يُعرف الثبات بأنه "درجة الركون إلى نتائج المقياس ودرجه الثقة في هذه النتائج ودقتها وثباتها" (دويدار، 2000: 248)، كما يقيس معامل الثبات "درجه الدقة، أو الضبط في عمليه القياس"

(ثوراندياك وهيجن، 1986:191)، وللتحقق من ثبات مقاييس الدراسة طبقت معادلة الفاكر نباخ (Alpha Cronbach) باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss).
2.4.12 صدق مقياس الدراسة (Study Measuring Validity) : يُشير صدق المقياس إلى " قدرة المقياس على قياس الظاهرة المراد قياسها " (درة، الصباغ، 2010: 237)، بمعنى أنَّ تقيس فقرات المقياس ما وضعت لقياسه، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق المقياس المستخدم في الدراسة بطريقتين:

1. الصدق الظاهري: للتحقق من صدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بعرضها بصورتها المبدئية على عدد من المحكمين المتخصصين في مجالي العلوم الإدارية والإحصائية من جامعة بنغازي، والبالغ عددهم (5) محكمين متخصصين في مجالات الإدارة، والإحصاء، والتسويق، والمحاسبة، والتمويل والمصارف بكلية الاقتصاد / جامعة بنغازي - كما هو مبين بملحق الدراسة - وذلك لإبداء ملاحظاتهم حول أداة الدراسة من حيث مدى ملاءمة العبارات للمقياس الذي تنتمي له، مدى وشمولية المعيار ووضوح عباراته، ودقة صياغته اللغوية والعلمية، وعليه فقد قام الباحث بإجراء بعض التعديلات المطلوبة على أداة الدراسة.

2. الصدق الإحصائي: وهو أحد الطرق البسيطة، والدقيقة المستخدمة في معرفة معاملات صدق المقياس، " ويقاس باحتساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات المقياس (دويدا، 1999:223)، والجدول (2) يوضح معاملات ثبات وصدق مقاييس الدراسة.

جدول(2) معاملات ثبات وصدق ومقاييس الدراسة.

المتغيرات	الشفافية	شفافية الإجراءات	شفافية تقييم الأداء	شفافية التشريعات واللوائح	الشفافية الإدارية	الحوكمة الرشيدة
معامل ألفا كرو نباخ	0.80	0.85	0.87	0.78	0.82	0.89
معامل الصدق	0.89	0.92	0.93	0.88	0.91	0.94

من الجدول (2)، يتضح أنَّ معاملات الثبات المقياس تراوحت قد ما بين (0.78-0.89)، كما تراوحت معاملات الصدق ما بين (0.88-0.94)، وهي معاملات عالية تعطي الثقة في أداة الدراسة.

5.12 اختبار مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي: من شروط استخدام الاختبارات المعملية في تحليل البيانات أنَّ تتبع هذه البيانات التوزيع الطبيعي، وللتحقق من مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، فقد استخدم الباحث اختبار (شابيرو - وليكس) (Shapiro-

Wilks) والذي يستخدم عندما يكون قوام مجتمع، أو عينة الدراسة أقل من (100) مفردة (القماطي، 2018: 51)، كما هو مبين بالجدول (3)
من شروط استخدام الاختبارات المعملية في تحليل البيانات أن تتبع البيانات التوزيع الطبيعي، وللتحقق من مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، تم استخدام اختبار Shapiro- test Wilks، كما هو مبين بالجدول (3).

لاختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة Shapiro-Wilks جدول (3) اختبار.

م	المتغير	القيمة الاحتمالية (sig)
1	شفافية المعلومات	0.129
2	شفافية الإجراءات الإدارية	0.120
3	شفافية تقييم الأداء	0.088
4	شفافية التشريعات واللوائح	0.146
	الشفافية الإدارية	0.210
5	الحوكمة الرشيدة	0.137

يتبين من الجدول (3)، أن القيمة الاحتمالية (sig) لكل متغير من متغيرات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على أن جميع متغيرات الدراسة، وأبعادها تتبع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه استخدمت الاختبارات المعملية.

6.12 توزيع استمارة الاستبانة: قام الباحث بتوزيع عدد (66) استمارة استبيان على جميع مدراء الإدارات العليا والوسطى، والتنفيذية بديوان بلدية بنغازي، واستغرقت مدة توزيع واستلام الاستمارات مدة أسبوعان، بغية الحصول على نسبة استلام مرتفعة، ومنح المبحوثين الوقت المناسب كي يدلوا ببيانات تتمتع بالدقة والموضوعية، يمكن الوثوق بها، والاعتماد عليها في التحليل الإحصائي، وقد بلغ عدد الاستمارات المستلمة، والصالحة للتحليل (60) استمارة، بما نسبته (91%) من عدد الاستمارات الموزعة، وهي نسبة مرتفعة تعطي الثقة في نتائج هذه الدراسة.

7.12 الأساليب الإحصائية: لتحليل بيانات الدراسة الميدانية، قام الباحث بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، Statistical package for social sciences، من خلال استخدام الاختبارات الإحصائية الآتية:

1. معاملات الثبات والصدق لمقاييس الدراسة، باستخدام معادله الفا كرو نباخ (Alpha Chronbavh).
2. اختبار (شابيرو - وليكس) (Shapiro-Wilks)، لاختبار مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي.
3. الجداول التكرارية (Table Frequency) لحصر أعداد عينة الدراسة ونسبهم المئوية وفقاً لخصائصهم العامة.
4. مقاييس النزعة المركزية (Measures Central Tendency)، كالمتوسطات الحسابية (Mean)، ومقاييس التشتت (Measures Dispersion)، كالمدى (Range)، والانحراف المعياري (Deviation Standard)، بقصد التعرف على درجة الشفافية الإدارية، ومستوى الحوكمة الرشيدة.
5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، لتحليل طبيعة العلاقة ما بين متغيرات الدراسة وكذلك تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis)، وكذلك تحليل الانحدار المتعدد ((Multiple Regressio Analysis) لمعرفة أثر الشفافية الإدارية وأبعادها (شفافية المعلومات، شفافية الإجراءات الإدارية، شفافية تقييم الأداء، شفافية التشريعات واللوائح) في تعزيز الحوكمة الرشيدة.
- 13.. تحليل البيانات الوصفية للدراسة.

1.13 خصائص عينة الدراسة: توزعت عينة الدراسة حسب الخصائص العامة على النحو الموضح بالجدول (4).

حيث يتضح من الجدول (4)، أنَّ غالبية عينة الدراسة من الذكور بنسبه بلغت (90%)، وقد يُعزى السبب في ذلك إلى طول ساعات الدوام الرسمي بديوان بنغازي، والذي قد يمتد على فترتين في اليوم الواحد، فضلاً على أنَّ العادات والتقاليد الاجتماعية لا تجبذ أنَّ تعمل المرأة في وظائف يمتد ساعات دوام العمل الرسمي إلى ساعات طويلة، إذ يستحسن أنَّ تعمل المرأة في مجالات وظيفية، ومهنية أخرى، كالتعليم والرعاية الاجتماعية، كما يوضح الجدول، أنَّ ما نسبته (63.34%) من ذوي المؤهل التعليمي الجامعي (بكالوريوس أو ليسانس)، ويظهر الجدول، أنَّ ما نسبته (36.66%) من متخصصون مجال الإدارة، كما يُلاحظ تنوع المسميات الوظيفية لعينة الدراسة توزعت على مستويات الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية،، فما نسبته (45%) هم رؤساء

وحدات، كما أنَّ ما نسبته (3.34%) مدراء عامون، كما يلاحظ من الجدول (4)، أنَّما ما نسبته (33.34%) منهم لديهم مدة خدمة من 15 إلى أقل من 20 سنة.

جدول (4) الخصائص العامة لعينة الدراسة.

الخصائص	البند	التكرار	النسبة المئوية
النوع.	ذكر.	54	90%
	أنثي.	6	10%
	المجموع	60	100%
المؤهل التعليمي.	الثانوية أو ما يعادلها.	2	3.33%
	دبلوم عالي.	12	20%
	جامعي.	38	63.34%
	ماجستير أو دكتوراه.	8	13.33%
	المجموع	60	100%
	الحاسبة.	6	10%
	إداره.	22	36.66%
	اقتصاد.	3	5%
	تخصصات أخرى.	29	48.34%
	المجموع	60	100%
	مدير عام.	2	3.34%
المسمى الوظيفي.	مدير إدارة.	6	10%
	رئيس قسم.	25	41.66%
	رئيس وحدة.	27	45%
	المجموع	60	100%
سنوات الخبرة.	من 5 - أقل من 10 سنوات.	8	13.34%
	من 10 - أقل من 15 سنوات	13	21.66%
	من 15 - أقل من 20 سنة.	20	33.34%
	من 20 سنة فأكثر.	19	31.66%
	المجموع	60	100%

2.13 الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

1.2.13 إجابة التساؤل الفرعي الأول: وينص على " ما مستوى الشفافية الإدارية وأبعادها، (شفافية المعلومات، شفافية الإجراءات الإدارية، شفافية تقييم الأداء، شفافية التشريعات واللوائح) بديوان بلدية بنغازي؟ " وللإجابة عن هذا التساؤل، استخدم الباحث المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمستوي، والترتيب، في تحليل إجابات عينة الدراسة، كما يوضح ذلك الجدول (5).

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الشفافية الإدارية وأبعادها بديوان بلدية بنغازي.

م	الشفافية الإدارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوي	الترتيب
1.	البعد الأول: شفافية المعلومات.	3.432	.970	مرتفع	1
2.	البعد الثاني: شفافية الإجراءات الإدارية.	3.353	.868	متوسط	4
3.	البعد الثالث: شفافية تقييم الأداء.	3.381	.779	متوسط	3
4.	البعد الرابع: شفافية التشريعات واللوائح.	3.403	.817	مرتفع	2
المتوسط العام		3.392			
الانحراف المعياري العام		.858			
المستوى العام		متوسط			

يُظهر الجدول (5)، أنَّ مستوى الشفافية الإدارية في بلدية بنغازي، قد جاءت بمستوى (متوسط). حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدراسة (3.392)، بانحراف معياري عام مقداره (.858). كما يبيّن الجدول (5)، أنَّ مستوى أبعاد الشفافية الإدارية ، قد جاءت بمستويين (مرتفع ومتوسط)، وقد تراوحت متوسطاتها الحسابية من الأعلى إلى الأدنى ما بين (3.432 – 3.353) وبانحراف معياري تراوح من الأدنى إلى الأعلى ما بين (.779 – .970)، حيث جاءت الأبعاد مرتبة حسب الأهمية، وفقاً لآتي، في الترتيب الأول بُعد " شفافية المعلومات " بمستوى (مرتفع)، بمتوسط حسابي (3.432) وانحراف معياري (.970)، يليه في الترتيب الثاني بُعد "شفافية التشريعات واللوائح " بمستوى (مرتفع)، بمتوسط حسابي (3.403) وانحراف معياري (.817)، وفي الترتيب الثالث بُعد " شفافية تقييم الأداء " بمستوى (متوسط)، بمتوسط حسابي (3.381) وانحراف معياري (.779)، وفي الترتيب الرابع والأخير بُعد " شفافية

الإجراءات الإدارية “، بمستوى (متوسط)، بمتوسط حسابي (3.353) وانحراف معياري (0.868).

1.2.2.13 تحليل عبارات أبعاد الشفافية الإدارية بديوان بلدية بنغازي

لتحليل عبارات الشفافية الإدارية، تمّ احتساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمستوى، والترتيب لإجابات عينة الدراسة عن عبارات إبعاد الشفافية الإدارية ببلدية بنغازي.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات لعبارات إبعاد الشفافية الإدارية بديوان بلدية بنغازي.

الأبعاد	م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
شفافية المعلومات	1.	يتم تحديث المعلومات بالصندوق بشكل دوري.	3.394	.991	متوسط	6
	2.	تتميز المعلومات المتوفرة لدى الموظفين بالمصداقية.	3.420	.962	مرتفع	5
	3.	توضح الإدارة العليا المعلومات وتعممها على المرؤوسين.	3.437	.965	مرتفع	4
	4.	تلي المعلومات المتوفرة متطلبات إنجاز العمل الإداري.	3.514	1.040	مرتفع	2
	5.	تتسم المعلومات المتوفرة لدى الموظفين بالدقة.	3.546	1.081	مرتفع	1
	6.	تخلو المعلومات بالصندوق من التكرار.	3.442	.783	مرتفع	3
شفافية الإجراءات الإدارية	7.	تتسم الإجراءات الإدارية بالوضوح	3.344	1.242	متوسط	3
	8.	يسهل الصندوق الإجراءات الإدارية على المراجعين.	3.321	.753	متوسط	4
	9.	يتم تبسيط الإجراءات الإدارية بالصندوق.	3.313	.882	متوسط	5
	10.	يوفر الصندوق نماذج إدارية سهلة الاستخدام.	3.345	.863	متوسط	2
	11.	يوجد بالصندوق دليل الإجراءات الإدارية معتمد ومعتم على كافة الإدارات والأقسام.	3.422	.745	مرتفع	1
	12.	الخطوات الإجرائية واضحة لدى المراجعين.	3.282	.724	متوسط	6
شفافية تقييم الأداء	13.	يطلع الموظفين على معايير تقييم الأداء.	3.394	.823	متوسط	3
	14.	يُشجع الموظفين على تطبيق الرقابة الذاتية.	3.324	.841	متوسط	6
	15.	يُنَاقش الموظفون الجوانب السلبية في عملية التقييم.	3.422	.946	مرتفع	1
	16.	يُنَاح للموظفين المشاركة في وضع معايير التقييم.	3.356	.831	متوسط	5
	17.	يطلع الموظفين على نتائج تقييم الأداء.	3.413	.887	مرتفع	2
	18.	يُقوم أداء الموظفين بصورة دورية.	3.382	.871	متوسط	4
شفافية التشريعات واللوائح	19.	يطلع الموظفين بالصندوق على التشريعات واللوائح فور صدورهما.	3.423	.743	مرتفع	2
	20.	تعمم الإدارة التشريعات واللوائح الناطمة لسير العمل.	3.374	.853	متوسط	5
	21.	تطبق القوانين والتعليمات على جميع الموظفين دون تمييز	3.361	.794	متوسط	6
	22.	تتناز التشريعات بالوضوح.	3.396	.815	متوسط	4
	23.	تتسم التشريعات الداخلية بالتكامل والترابط.	3.402	.935	مرتفع	3
	24.	تسهل التشريعات المعمول بها أداء العمل الإداري.	3.462	.763	مرتفع	1

يتضح من الجدول (6) أنَّ المتوسطات الحسابية لعبارات بعد "شفافية المعلومات"، قد تراوحت ما بين (3.394-3.546)، بمستويي (المتوسط، المرتفع)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (783-1.040)، بحيث جاءت في المرتبة الأولى بمستوى (مرتفع) العبارة رقم (5) التي تنصُّ على " تتسم المعلومات المتوفرة لدى الموظفين بالدقة " بمتوسط حسابي مقداره (3.546) وانحراف معياري بلغ (1.081)، وجاءت في المرتبة الثانية (بمستوى مرتفع)، العبارة رقم (4) والتي تنصُّ على: " تلبي المعلومات المتوفرة متطلبات إنجاز العمل الإداري " بمتوسط حسابي بلغ (3.514) وانحراف معياري بلغ (1.040)، وجاءت في المرتبة ما قبل الأخيرة (بمستوى متوسط)، العبارة رقم (2) التي تنصُّ على " تتميز المعلومات المتوفرة لدى الموظفين بالمصداقية " بمتوسط حسابي بلغ (3.420) وانحراف معياري مقداره (962)، وفي المرتبة الأخيرة العبارة رقم (1) (بمستوى متوسط)، والتي تنصُّ على " يتم تحديث المعلومات بالصندوق بشكل دوري " بمتوسط حسابي بلغ (3.394) وانحراف معياري مقداره (991).

ويظهر الجدول (6) أنَّ المتوسطات الحسابية لعبارات بعد "شفافية الإجراءات الإدارية"، قد تراوحت ما بين (3.282-3.422)، بمستويي (المرتفع، والمتوسط)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (724-1.242)، بحيث جاءت في المرتبة الأولى بمستوى (مرتفع) العبارة رقم (11) التي تنصُّ على " يوجد بالصندوق دليل الإجراءات الإدارية معتمد، ومعتمد على كافة الإدارات والأقسام " بمتوسط حسابي مقداره (3.422) وانحراف معياري بلغ (745)، وجاءت في المرتبة الثانية (بمستوى متوسط)، العبارة رقم (10) والتي تنصُّ على " يوفر الصندوق نماذج إدارية سهلة الاستخدام " بمتوسط حسابي بلغ (3.345) وانحراف معياري بلغ (863)، وجاءت في المرتبة ما قبل الأخيرة (بمستوى متوسط)، العبارة رقم (9) التي تنصُّ على " يتم تبسيط الإجراءات الإدارية بالصندوق " بمتوسط حسابي بلغ (3.313) وانحراف معياري مقداره (882)، وفي المرتبة الأخيرة العبارة رقم (12) (بمستوى متوسط)، والتي تنصُّ على " الخطوات الإجرائية واضحة لدى المراجعين " بمتوسط حسابي بلغ (3.282) وانحراف معياري مقداره (724).

ويلاحظ من الجدول (6) أنَّ المتوسطات الحسابية لعبارات بعد "شفافية تقييم الأداء"، قد تراوحت ما بين (3.324-3.422)، بمستويي (المرتفع، والمتوسط)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (823-946)، بحيث جاءت في المرتبة الأولى بمستوى (مرتفع) العبارة رقم (15) التي تنصُّ على " يُناقش الموظفون الجوانب السلبية في عملية التقييم " بمتوسط حسابي مقداره (3.422)

وانحراف معياري بلغ (946)، وجاءت في المرتبة الثانية (بمستوى مرتفع)، العبارة رقم (17) والتي تنصُّ على " يطلع الموظفين على نتائج تقييم الأداء " بمتوسط حسابي بلغ (3.413) وانحراف معياري بلغ (887)، وجاءت في المرتبة ما قبل الأخيرة (بمستوى متوسط)، العبارة رقم (16) التي تنصُّ على " يُتاح للموظفين المشاركة في وضع معايير التقييم " بمتوسط حسابي بلغ (3.356) وانحراف معياري مقداره (887)، وفي المرتبة الأخيرة العبارة رقم (14) (بمستوى متوسط)، والتي تنص على " يُشجع الموظفين على تطبيق الرقابة الذاتية " بمتوسط حسابي بلغ (3.324) وانحراف معياري مقداره (841).

ومن الجدول (6) يتضح أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد "شفافية التشريعات واللوائح"، قد تراوحت ما بين (3.361-3.462)، بمستويي (المرتفع، والمتوسط)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (743-935)، بحيث جاءت في المرتبة الأولى بمستوى (مرتفع) العبارة رقم (24) التي تنصُّ على " تسهل التشريعات المعمول بها أداء العمل الإداري " بمتوسط حسابي مقداره (3.462) وانحراف معياري بلغ (763)، وجاءت في المرتبة الثانية (بمستوى مرتفع)، العبارة رقم (19) والتي تنصُّ على " يطلع الموظفين بالصندوق على التشريعات واللوائح فور صدورها " بمتوسط حسابي بلغ (3.423) وانحراف معياري بلغ (743)، وجاءت في المرتبة ما قبل الأخيرة (بمستوى متوسط)، العبارة رقم (20) التي تنصُّ على " تعمم الإدارة التشريعات واللوائح النازمة لسير العمل " بمتوسط حسابي بلغ (3.374) وانحراف معياري مقداره (853)، وفي المرتبة الأخيرة العبارة رقم (21) (بمستوى متوسط)، والتي تنصُّ على " تطبق القوانين والتعليمات على جميع الموظفين دون تمييز " بمتوسط حسابي بلغ (3.361) وانحراف معياري مقداره (794).

2.2.13 الإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني: والذي ينص على " ما مستوى الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي؟ " : ولالإجابة عن هذا التساؤل، استخدم الباحث المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمستوي، والترتيب، كما يوضح ذلك الجدول(7).

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة عن مستوى الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1.	يقوم الديوان باستطلاع آراء المواطنين حول دورها التنموي.	3.89	0.59	مرتفع	1
2.	يعمل الديوان على تبسيط إجراءاتها الإدارية.	2.27	0.97	ضعيف	19
3.	يستجيب الديوان بسرعة لحاجات أفراد المجتمع.	2.31	0.93	متوسط	18
4.	يوجد صندوق للتظلم والشكاوى خاص بالمنظمة.	2.14	1.01	ضعيف	20
5.	يُطبق مبدأ العدالة في التوظيف.	3.50	0.73	مرتفع	8
6.	يوجد عدالة في نظام الأجور والحوافز بالديوان.	3.78	0.72	مرتفع	6
7.	تطبق القرارات واللوائح على جميع العاملين بالديوان	3.82	1.30	مرتفع	4
8.	فرص الترقى متساوية للجميع.	3.76	1.21	مرتفع	7
9.	يطبق الديوان مبدأ العدالة في توزيع المشروعات التنموية المختلفة.	3.39	0.93	متوسط	14
10.	تؤدي المنظمة دورها وفق خطة استراتيجية محددة	3.08	0.89	متوسط	16
11.	توظف المنظمة مواردها البشرية بشكل فعال.	3.45	.93	مرتفع	10
12.	تلي الخدمات المقدمة حاجات المستفيدين منها.	3.43	1.30	مرتفع	12
13.	تتطابق النتائج مع الأهداف المرسومة.	3.44	.87	مرتفع	11
14.	يتم تقييم الأداء المؤسسي بشكل دوري.	3.81	.82	مرتفع	5
15.	تحقق المنظمة الأهداف التنموية بشكل فعال.	3.39	.84	متوسط	13
16.	تُشارك جميع المستويات الإدارية في رسم سياسات العمل.	3.04	.94	متوسط	17
17.	تبنى المنظمة سياسة الباب المفتوح امام المستفيدين من خدماتها	3.11	.83	متوسط	15
18.	تشارك جميع المستويات الإدارية في عملية اتخاذ القرارات.	3.49	.88	مرتفع	9
19.	شارك جمع المستويات الإدارية بالبرامج والدورات التدريبية	3.88	.87	مرتفع	2
20.	يُشرك الديوان المؤسسات المحلية في وضع خطته.	3.87	.72	مرتفع	3
المتوسط الحسابي العام		3.34			
الانحراف المعياري العام		.910			
مستوى الحوكمة الرشيدة		متوسطة			

من الجدول (7)، يتضح أنَّ المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدراسة حول مستوى الحوكمة الرشيدة قد بلغ (3.34) بانحراف معياري عام مقداره (0.91)، الأمر الذي يعني أنَّ مستوى الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي، هو مستوى (متوسط).

2.14 اختبار صحة الفرضية الرئيسية للدراسة: والتي تنصُّ على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = .05$) للشفافية الإدارية بأبعادها مجتمعة، (شفافية المعلومات،

شفافية الإجراءات الإدارية، شفافية تقييم الأداء، شفافية التشريعات واللوائح) في تعزيز الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي "

لاختبار صحة الفرضية الرئيسية للدراسة، والفرضيات الفرعية الأربعة المشتقة عنها، قام الباحث باستخدام الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis). اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis)، كما هو مبين بالجدول الآتي:

جدول (8) تحليل الانحدار الخطي البسيط.

تحليل التباين							
مصادر الاختلاف	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط
الانحدار	1	30.54	30.54	164.34	0.000	0.44	0.79**
الخطأ	59	17.47	0.19				
المجموع	60	48.01					
تحليل المعاملات							
النموذج	الخطأ المعياري	المعاملات (β)	إحصائي الاختبار t	مستوى المعنوية			
الثابت	0.28	0.06	0.19	0.000			
الشفافية الإدارية	0.75	0.32	12.82	0.000			

*داله عند مستوى دلالة ($\alpha = .05$)

** عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

*** جميع الجداول من أعداد الباحث استناداً على مخرجات التحليل الإحصائي spss

يوضح جدول الانحدار (8) أن، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) بلغ (0.44) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (sig = 0.000)، كما كان النموذج ككل معنوي عند مستوى دلالة معنوية (sig = 0.000)، وبلغت قيمة (F) المحسوبة (164.34)، وعليه تُرفض الفرضية الرئيسية التي تنص " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = .05$) للشفافية الإدارية بأبعادها مجتمعة، (شفافية المعلومات، شفافية الإجراءات الإدارية، شفافية تقييم الأداء، شفافية التشريعات واللوائح) في تعزيز الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي"، الأمر الذي يعني وجود أثر موجب قوي ذو دلالة إحصائية للشفافية الإدارية بأبعادها مجتمعة، (شفافية

المعلومات، شفافية الإجراءات الإدارية، شفافية تقييم الأداء، شفافية التشريعات واللوائح) في تعزيز الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي، وبلغت قيمة معامل التأثير (β) (0.32)، أي أن زيادة الاهتمام بالشفافية الإدارية بأبعادها مجتمعة بمقدار وحدة واحدة سُسهم في تعزيز الحوكمة الرشيد بمقدار (0.32) في بلدية بنغازي.

الفرضية الفرعية الأولى H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ لتطبيق مبدأ "شفافية المعلومات" على تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي

جدول (9) تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر بُعد "شفافية المعلومات" على الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي.

تحليل التباين							
مصادر الاختلاف	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط
الانحدار	1	23.85	23.85	92.77	0.000 ^b	0.39	**0.75
الخطأ	59	24.17	0.26				
المجموع	60	48.01					
تحليل المعاملات							
النموذج	الخطأ المعياري	المعاملات (β)	إحصائي الاختبار t	مستوى المعنوية			
الثابت	0.45	1.33	2.96	0.000			
شفافية المعلومات	0.11	0.47	5.01	0.000			

من خلال الجدول (9) أن قيمة معامل التحديد (R^2) يساوي (0.39) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية $(\text{sig} = 0.000)$ ، كما كان النموذج ككل معنوي عند مستوى دلالة معنوية $(\text{sig} = 0.000)$ ، وعليه تُرفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ لبُعد "شفافية المعلومات" في تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي"، الأمر الذي يعني وجود أثر موجب قوي ذو دلالة إحصائية لبُعد "شفافية المعلومات" على تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي، كما بلغت قيمة معامل التأثير (β) (0.47)، أي أنَّ زيادة الاهتمام بـ "شفافية المعلومات" بمقدار وحدة واحدة سُسهم في تعزيز الحوكمة الرشيد بمقدار (0.47) في بلدية بنغازي.

الفرضية الفرعية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

لـبعد" شفافية الإجراءات الإدارية " في تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي

جدول (10) تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر بُعد شفافية الإجراءات الإدارية"

في تعزيز الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي.

تحليل التباين							
مصادر الاختلاف	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط
الانحدار	1	23.86	23.86	92.77	0.000	0.43	**0.77
الخطأ	59	24.17	0.26				
المجموع	60	48.02					
تحليل المعاملات							
النموذج	الخطأ المعياري	المعاملات	إحصائي الاختبار t	مستوى المعنوية			
الثابت	0.45	1.546	2.96	0.000			
شفافية الإجراءات الإدارية	0.13	0.39	5.01	0.000			

يتضح من الجدول (10) أنَّ قيمة معامل التحديد (R^2) يساوي (0.43) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية ($\text{sig} = 0.000$)، كما كان النموذج ككل معنوي عند مستوى دلالة معنوية ($\text{sig} = 0.000$)، وبلغت قيمة (F) المحسوبة (92.77)، وعليه تُرفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنصُّ " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لـبعد" شفافية الإجراءات الإدارية " على تعزيز الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي"، الأمر الذي يعني وجود أثر موجب قوي ذو دلالة إحصائية لـبعد" شفافية الإجراءات الإدارية " على تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي، وبلغت قيمة معامل التأثير (β) (0.39)، أي زيادة الاهتمام بـبعد " شفافية الإجراءات الإدارية " سُسهم في تعزيز الحوكمة الرشيد بمقدار (0.39) في بلدية بنغازي.

الفرضية الفرعية الثالثة H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

لـبعد" شفافية تقييم الأداء " على تعزيز الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي.

جدول (11) تحليل الانحدار الخطي المتعدد
لأثر بُعد على الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي.

تحليل التباين							
مصادر الاختلاف	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط
الانحدار	1	25.24	25.24	104.21	0.000	0.42	0.81**
الأخطاء	59	22.77	0.42				
المجموع	60	48.02					
تحليل المعاملات							
النموذج	الخطأ المعياري	المعاملات	إحصائي الاختبار t	مستوى المعنوية			
الثابت	0.23	1.337	5.28	0.000			
شفافية تقييم الأداء	06.	0.33	10.21	0.000			

من خلال الجدول (10) تبين أن قيمة معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.42) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\text{sig} = 0.000$)، كما كان النموذج ككل معنوي عند مستوى دلالة معنوية ($\text{sig} = 0.000$)، وبلغت قيمة (F) المحسوبة (104.21)، وبلغت قيمة معامل (β) (0.33). وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لبعد "شفافية تقييم الأداء" على تعزيز الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي"، الأمر الذي يعني وجود أثر موجب قوي ذو دلالة إحصائية لبعد "شفافية تقييم الأداء" على تعزيز الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي، وبلغت قيمة معامل التأثير (β) (0.33)، الاهتمام بمقدار وحدة واحدة ببعد "شفافية تقييم الأداء" ستسهم في تعزيز الحوكمة الرشيد بمقدار (0.33) في بلدية بنغازي.

الفرضية الفرعية الرابعة H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لبعد "شفافية التشريعات واللوائح" على تعزيز الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي.

جدول (12) تحليل الانحدار الخطي المتعدد

لأثر بُعد "شفافية التشريعات واللوائح" على الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي.

تحليل التباين							
مصادر الاختلاف	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط
الانحدار	1	25.39	25.39	105.51	0.000	0.32	**0.85
الخطأ	59	22.26	0.42				
المجموع	60	48.02					
تحليل المعاملات							
النموذج	الخطأ المعياري	المعاملات	إحصائي الاختبار t	مستوى المعنوية			
الثابت	0.24	1.14	4.74	0.000			
شفافية التشريعات واللوائح	0.07	0.43	10.27	0.000			

من خلال الجدول (10) يتضح أنَّ قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.32) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة معنوية ($\text{sig} = (0.000)$)، كما كان النموذج ككل معنوي عند مستوى دلالة معنوية ($\text{sig} = (0.000)$)، وبلغت قيمة (F) الحسوبة (105.51)، وبلغت قيمة معامل (β) (0.43). وعليه تُرفض الفرضية الفرعية الرابعة التي تنصُّ "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = .05$) لبُعد "شفافية التشريعات واللوائح" على تعزيز الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي"، الأمر الذي يعني وجود أثر موجب قوي ذو دلالة إحصائية، أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = .05$) لبُعد "شفافية التشريعات، واللوائح" على تعزيز الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي وبلغت قيمة معامل التأثير (β) (0.43)، أي زياد بمقدار وحدة واحدة في الاهتمام لبُعد "شفافية التشريعات واللوائح" ستُسهم في تعزيز الحوكمة الرشيد بمقدار (0.43) في بلدية بنغازي.

15. النتائج: من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة والتي تمَّ تجميعها باستخدام أداة الدراسة، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أظهرت الدراسة أن ما نسبته (12.5%) من مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بالدواوين الخدمية العامة في مدينة بنغازي متخصصون بمجال الإدارة العامة (الحكومية)، وما نسبته (27.1%) منهم متخصصون بمجال إدارة الأعمال، وما نسبته (53.1%) منهم من الذكور، وأن ما نسبته (49%) من المديرين مساهم الوظيفي رئيس قسم، وما نسبته (64.6%) من ذوي المستوى التعليمي الجامعي، وما نسبته (28.1%) لديهم سنوات خبرة (من 15 إلى أقل من 20 سنة).

2. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الشفافية الإدارية وأبعادها، (شفافية المعلومات، شفافية الإجراءات الإدارية، شفافية تقييم الأداء، شفافية التشريعات واللوائح) ببلدية بنغازي قد كان (متوسطاً).

3. أوضحت الدراسة مستوى الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي قد جاء (متوسطاً).

4. بينت الدراسة أن أبعاد الشفافية الإدارية وقد جاءت مرتبة حسب متوسطاتها الحسابية - من الأعلى إلى الأدنى -، كما يلي: الترتيب الأول بُعد "شفافية المعلومات" بمتوسط حسابي قدره (3.432)، وفي الترتيب بُعد الثاني "شفافية التشريعات واللوائح" بمتوسط حسابي يساوي (3.403)، وبالترتيب الثالث بُعد "شفافية تقييم الأداء" بمتوسط حسابي بلغ (3.381)، وفي الترتيب الرابع بُعد "شفافية الإجراءات الإدارية" بمتوسط حسابي قدرة (3.353).

5. كشفت الدراسة عن وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية للشفافية الإدارية بأبعادها: (شفافية المعلومات، شفافية الإجراءات الإدارية، شفافية تقييم الأداء، شفافية التشريعات واللوائح) على تعزيز الحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي

7. أو ضحت الدراسة أن أثر الشفافية الإدارية على تعزيز الحوكمة الرشيدة قد جاء مرتب حسب معامل التأثير (β) - من الأعلى إلى الأدنى -، كالاتي: في المرتبة الأولى: بُعد "شفافية المعلومات" بمعامل تأثير ($\beta = 0.47$)، في المرتبة الثانية: بُعد "شفافية التشريعات واللوائح" بمعامل تأثير ($\beta = 0.43$)، ثم بالمرتبة الثالثة: بُعد "شفافية الإجراءات الإدارية" بمعامل تأثير ($\beta = 0.39$)، وفي المرتبة الرابعة: بُعد "شفافية تقييم الأداء" بمعامل تأثير ($\beta = 0.33$).

16. التوصيات: توصّلت الدراسة إلى عدّة توصيات، أهمها:

1. العمل على رفع المستوى المتوسط لكلاً من الشفافية الإدارية والحوكمة الرشيدة ببلدية بنغازي، حيث بينت نتائج الدراسة بأنهما قد جاءا بمستوى متوسط.

2. الاهتمام بإقامة المؤتمرات والندوات العلمية، والدورات التدريبية، وورش بتعزيز الحوكمة الرشيدة، والشفافية الاداري لدى العاملين ببلدية بنغازي.
3. أهمية إنشاء وحدة إدارية بالهيكل التنظيمي بالبلدية؛ يَحْتَصُّ بتعزيز الحوكمة الرشيدة، والشفافية الإدارية في العمل البلدي.
4. تعميق الوعي لدي العاملين ببلدية بنغازي، بأهمية أثر الشفافية الإدارية تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة بما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات البلدية.
5. إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بالشفافية الإدارية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، ولاسيما أنَّ معامل التحديد بهذه الدراسة قد أوضح أنَّ ما نسبته (44%) من التأثير في الحوكمة الرشيدة ناتج عن الاهتمام بالشفافية الإدارية؛ لذا يُقترح إجراء بعض الدراسات المستقبلية منها:
 - أثر الشفافية الإدارية على جودة الخدمات بالدواوين الخدمية الإدارية العامّة.
 - الشفافية الإدارية على تطبيق الإدارة الالكترونية بالدواوين الخدمية الإدارية العامّة.
 - دراسة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة التي لم تتناولها الدراسة على التنمية المستدامة.

17. المراجع (References):

- البسام، بسام (2014). "الحوكمة الرشيدة" دراسة حالة على المملكة السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (67، و68)، ص ص 176-200.
- أبو النصر، مدحت، مُجّد، ياسمين مدحت (2017) " التنمية المستدامة، مفهوما، ابعادها، مؤشرات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، حلوان، مصر.
- أبو بكر، مصطفى محمود (2005). " المتطلبات الإدارية والتنظيمية لتوفير مقومات التطبيق الفعال للحوكمة، دراسة تطبيقية على منظمات التعليم الجامعي الحكومي، ورقة بحثية، مؤتمر حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية، كلية التجارة، الإسكندرية.
- أبو كريم، احمد (2009). الشفافية والقيادة والإدارة، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- أبو حبيب، محمود صبري (2014). واقع تطبيق معايير الشفافية الدولية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الطراونة، رشا، والعضايلة، على (2010). "أثر تطبيق الشفافية الإدارية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الاردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (6). العدد (1). ص ص 77-105.
- الفيتوري، عبد الله المرباط (2005). " الشفافية الإدارية وتأثيره على سلوك وكفاءة العاملين "، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا ' طرابلس، ليبيا.
- دربك، جمعة على وبيوض، رمضان مُجّد (2021) "دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة بوزارة التعليم العالي ليبيا" كتاب المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة (الواقع والمأمول). الجزء الثالث.
- أحلام، فرج الله؛ مورا، حمادي (2021). "واقع تطبيق أبعاد الحوكمة الرشيدة في الجامعة الجزائرية وفق نتائج بطاقة فحص حوكمة الجامعات التي أقرها البنك الدولي"، ورقة بحثية، المؤتمر الدولي 2021 حول ضمان مؤسسات التعليم العالي، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.
- الحلو، أحمد فتحي (2012). " دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الراحلة، عبد الرزاق (2010). نظرية المنظمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- إدريس، ثابت عبد الرحمن (2001). المدخل الحديث في الإدارة العامة، القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- السيد، مُجّد متولي (207). مبدأ المساواة بالمرافق العامة، بالتطبيق على توزيع الخدمات الصحية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- السكارنة، بلال (2009). أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- الشلوي، سعود بن شباب (2016). "الشفافية الإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري في وزارة العمل بالملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية والاجتماعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- الحربي، محمد محمد (2012). "درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود"، المجلة الدولية المتخصصة، (12)، ص ص 35-72.
- الرحاحلة، عبد الرزاق (2010). نظرية المنظمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- العادلي، حسين درويش (2005). "إدارة المجتمع والدولة، الشكل والمضمون"، مجلة السلام والديمقراطية، نوفمبر، العدد 16/11، بغداد، العراق.
- العربي، منال (2014). "واقع تطبيق الحوكمة من وجهة نظر الهيئتين الإدارية والأكاديمية بجامعة الأمام محمد بن سعود" دراسة ميدانية، المجلة الدولية المتخصصة، عمان، العدد (2)، ص ص 114-148.
- العالول، عبد الماجد خليل (2011). "مدى توافر متطلبات نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجمعيات الخيرية في غزة وأثرها على الاستعداد المؤسسي ضد الفساد"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- القماطي، يوسف محمد طاهر (2018). المتقدم في التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، ط1، منشورات مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، بنغازي.
- ثورانديك، روبرت، وهيجن اليزابيث (1986)، القياس والتقويم في علم النفس، ترجمة: عبد الله الكيلاني، عبد الله علي، عمان، مركز الكتب الأردني.
- بجيح، خديجة أحمد؛ سالم عبد السلام رحومة، عبير أنور رضوان (2014). الشفافية الإدارية لدى قيادات جامعة بنغازي في ضوء بعض المتغيرات، ورقة بحثية. متاحة على الرابط:
- <http://uob.edu.ly/assets/uploads/pagedownloads/48-28-.pdf>
- درة، عبدالباري، والصباغ، زهير (2010). إدارة الموارد البشرية: منحي نظمي، القاهرة: دار المعرفة.
- حملاوي، عبد الحق (2013). تجربة الجزائر، الأليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد، تجربة الجزائر 1999-2007، محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- حرب، نعيمة محمد (2011). "واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- خريس، إسماعيل فلاح (2020). "أثر تطبيق الحوكمة على اتخاذ القرارات الإدارية في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- دويدار، عبد الفتاح (1999). أسس علم النفس التجريبي، بيروت: دار النهضة العربية.

- فرج، شعبان (2012). "الحكم الرشيد كمدخل حديث لترشيد الأنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر من 2000- إلى 2010"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- قطيشات، رانيا (2010). "المساءلة والشفافية في البلديات"، ورقة علمية مقدمة في المؤتمر السنوي العام، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 311-319.
- عوض، عباس مُجد (1999). القياس النفسي بين النظرية والتطبيق، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- عبد السيد، سهام إبراهيم، إبراهيم، سلوى سالم، بن سعد، مختار عطية (2019). "استقصاء وجهات نظر فنيي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة إجدابيا نحو مستوى تطبيق الشفافية الإدارية في المؤسسات الحكومية"، المؤتمر العلمي الأول حول بيئة الأعمال، الواقع والأفاق، إجدابيا، ليبيا
- عبد الباقي، صلاح (2005). مبادئ السلوك التنظيمي، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- مطير، سمير عبد الرازق (2013). "واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، فلسطين.
- عزالدين، مُجد علي (2020) "أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا"، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة
- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني (2007). سيادة القانون، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.
- مصلح عبير (2013). النزاهة والشفافية في مواجهه الفساد، ط1، ائتلاف من أجل الفساد النزاهة والشفافية، فلسطين.
- ديوان المحاسبة الليبي، التقارير السنوية العام، للسنوات (2014، 2015، 2021، 2016).
- هلال، مُجد عد الغني (2007). مهارات مقاومة ومواجهه الفساد، اتجاهات حديثة لمحاربة الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة، مصر.
- - نوري، منير، كورتل، فريد (2011)، إدارة الموارد البشرية، مكتبة المجتمع العربي: عمان، الأردن.س
- هيئة الرقابة الادارة، التقرير السنوي لسنة 2020.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). تقرير التنمية الإنسانية العربية (1997): خلق فرص للأجيال القادمة، المكتب الإقليمي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). تقرير التنمية الإنسانية العربية (2012): خلق فرص للأجيال القادمة، المكتب الإقليمي.
- Anasasia Dikopoulou , Athanassios Mihiotis.(2012). "The Contribution of records management to good governance" The tqm Journal. VOL24.PP123-141.
- Kim. Terre (2007). Changing University Governannce and Management in the UK and elsewhere under market conditions: issues of quality assurance and accountability. Articie Intellectual Economics ,no2(4). 35-42.

- Norman ,s , Avoiiob ,B and Luthansb , F (2010). The Impacts of Positivity and Transparency on Trust in Leaders and their Perceived Effectiveness , the Leadership Quarterly , 5 (2) , 350-364.
- Ortega , N. (2010). The effects and determinants of local transparency in Mexico , who's accountable ? , master Thesis , Graduate school of Arts and Sciences , Georgetown University , USA.
- Obais,Ibim , Chinedu. Nakwagu(2017). Effect of Corporate Govemance on Risk Management OF Banks in Nageria, Aricle International Jornal of finance and Accounting. 6 (5).145-153.
- UNDP.Goermance for Sutainable Human Development.2012.p13
- Wilkinson.el al (2010).The Oxford Handbook of Participation in Organiztions: Conceptualzingr
- Employee Participation in Organizations. Oxford University Press. New York. 1st Editio

الملحق

قائمه بأسماء محكمي أداء الدراسة

م	الاسم	الدرجة العلمية	المؤسسة
1	أ.د. فيصل سالم الكبيخيا	أستاذ بقسم التسويق	كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.
2	أ.د. احمد فرج الكاديكي	أستاذ بقسم المحاسبة	كلية الاقتصاد-جامعة بنغازي.
3	د. احمد سعد الشبيخي	أستاذ مشارك بقسم إدارة الأعمال	كلية الاقتصاد -جامعة بنغازي.
4	د. خالد خليل الطيره	أستاذ مشارك بقسم إدارة الأعمال	كلية الاقتصاد -جامعة بنغازي
5	د. يوسف نجه القماطي	خبير إحصائي	كلية العلوم. جامعة بنغازي